الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد

الأستاذة طروب بحري
أستاذة مساعدة "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة

الملخص:

لقد أصبحت قضايا الغذاء–ولاعتبارات كثيرة– تحظى باهتمام عدة فروع علمية، ويعكس تفرعها وتعددها اتساع هذه القضايا، من حيث الاطلاع على مختلف الظروف المحيطة بها، والبحث عن مختلف الحلول التي تخدم الدول المتضررة منها. لذلك تتعدد وتتداخل أبعاد وجوانب المسألة الغذائية، ومن ثم تتنوع رؤى ومداخل ومستويات معالجتها، وكذا تأثيراتها المختلفة، إذ تعتبر مشكلة جوهرية، بل إنها تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، وتزايد السكان المطرد الذي يتطلب تنمية زراعية متطورة ومدروسة.

Abstract:

This study is meant to dig into a very important yet ambiguous subject, which is food security, we aimed by studying this subject to find out factors which can help to reduce problems of food insecurity.

This study has reached many important results which can be summarized in the followings points:

**Apply successful methods of agriculture*

** Reserve required finance for irrigation operations*

** Improve seeds to increase production*

** The study recommended to habitat the produce for any area so we can avoid the luck of food*

مقدمة:

تحظى مشكلة محدودية الموارد الغذائية باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية، وأيضا في دوائر صانعي القرار على مستوى الدولة، وكذا على مستوى المنظمات الدولية والمراكز المتخصصة الفنية والسياسية. ويرجع هذا الاهتمام إلى أن الغذاء يعتبر جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، بل لعل كل المحاولات لتجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الدول النامية قد زاد من ضرورة تكثيف هذه الجهود. خاصة وأن العالم قد دخل منذ منتصف السبعينيات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

وهكذا ظلت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى العالمي فحظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير حتى يتم التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة والضخمة. والدول التي كانت مرشحة لمجاعات وكوارث بسبب حجم السكان كالهند والصين مثلا صححت مفاهيم الأمن الغذائي واتجهت إلى زيادة إنتاج الغذاء ونجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتقلت من الاستيراد إلى التصدير. وقد حذرت منظمات مهتمة بالأمن الغذائي ومسؤولون وخبراء اقتصاديون مؤخرا من أن انعدام الأمن الغذائي سيبقي إدارة الدول النامية مرتهنة بأيدي قوى خارجية، وحثوا على العمل الجاد من أجل تقليص الفجوة الغذائية التي من المتوقع أن تزيد على 16 مليار دولار خلال سنة 2006 وستظل في تصاعد مطرد خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

كل هذه المعطيات المتعلقة بالعجز الغذائي في الدول النامية زادتها تعقيدا التغيرات الدولية الجديدة والتحولات الاقتصادية الكبرى فلم تعد الموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة لمزيد من الاستثمارات متاحة، ولم تعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تنبني عليها الآمال في مستقبل التنمية الزراعية أيضا متاحة، إذ أصبحت تنتجها شركات عابرة للقارات وقطاع خاص. هذا رغم قيام العديد من الحكومات في هذه الدول بتشخيص لأزمة الأمن الغذائي والقيام بجهود تستحق الثناء لإصلاح هذا الوضع وإعادة تكييف السياسات الوطنية ضمن خطة استراتيجية ومبادرة تنموية زراعية جديدة.

لذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المحورية ، أهمها:

- ما هي أهم المقاربات النظرية التي تناولت مفهوم الأمن الغذائي؟

سيتم التعرض في هذه الورقة بشيء من الدراسة والتحليل للمحاور الأساسية التالية:

1- مفهوم الأمن بصفة عامة.

2- مفهوم الأمن الغذائي بصفة خاصة.

3- العالم العربي والأمن الغذائي.

1- مفهوم الأمن:

يعتبر الأمن مطلب طبيعي يسعى الإنسان لتحقيقه منذ وجوده، وقد اتسع نطاقه مع ظهور الدولة التي عملت إلى الوصول إليه عن طريق الحرب أو عن طريق علاقات حسن الجوار، وبعدما كان الأمن مهددا بالعامل العسكري دخلت عوامل تهديد أخرى في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، العقائدي وحتى البيئي.

ولتحديد مفهوم الأمن نجزم بأنه لا يوجد اتفاق بين المفكرين والساسة، عموما يمكن ربط مفهوم الأمن باتجاهات نظرية أساسية: الاتجاه الواقعي (الاستراتيجي)، الاتجاه الاقتصادي والاتجاه التكاملي.

أ-الأمن من المنظور الواقعي:

يعتبر ولتر ليبمان أول من وضع تعريفا للأمن عام 1943 إذ يرى أن الأمن هو:

«أن لا تحتاج الدولة للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب،وقدرتهـــا على حماية هذه المصالح-في حالة التعدي- بشن الحرب على الغير، فأمن الدولـة لديه مساوي لقوتها العسكرية، وبالتالي تحقيق الأمـــن العسكري مع القدرة على مواجهة أي هجـوم مسلح والقضاء عليه»[1].

أما فريدريك هارتمان فيرى:

«أن الأمن الوطني هو جوهر المصـالح القومية التي تدخل الدولـة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة»[2].

يركز المنظور الواقعي للأمن أساسا على:

أ- بقاء الدولة يتحقق باستخدام القوة العسكرية وبالتالي يرتبط بمفهومي الردع والقوة.

ب- التهديدات التي تواجه الأمن الوطني هي تهديدات خارجية ذات طابع عسكري.

ج- إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات.

لم يتغير مفهوم الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي إلى المنظور الواقعي الحديث، إذ نجد مثلا كينيث والتز يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية ويحكمها مبدأ كل لنفسه، وإن هذه الفوضوية مرتبطة بحدوث العنف، وأن تهديد العنف والاستخدام

المتواتر للقوة يميزان الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية ويعتبر أن: «مبدأ كل لنفسه» هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي وأنه في الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى[3].

وقد انتقد هذا التحليل في العديد من الجوانب أهمها:

- عندما نتحدث عن الأمن نجد بأنه لا يمكن أن يتحقق حتميا بالوسيلة العسكرية وبزيادتها لتفادي المخاطر الخارجية، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللاأمن مما يدفعه للاستعداد لمواجهة الخطر وهنا يبرز ما عرفه جون هرز بالمعضلة الأمنية أو بالدوامة الأمنية أي تحضيرات دفاعية للدفاع عن النفس في ببيئة معادية أو هجومية قصد تغيير الوضع القائم لهذه الدولة التي قررت تحسين قدراتها، من جهة أن زيادة الإنفاق العسكري لتحقيق الأمن القومي يؤثر سلبا على التنمية إذ كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة اقل أمنا وأدنى تنمية[4].

- انتقد المفكر روبرت ماكتنارا مفهوم الأمن الوطني من وجهة نظر الواقعين في قوله «إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها وليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله وإن المشكلة العسكرية مجرد وجه سطحي لمشكلة الأمن الكبرى»[5]

- تجاهل الاتجاه الواقعي مختلف الأطراف الدولية والمتغيرات الداخلية لأنه يركز على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين وبذلك لم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على البعد العسكري.

ب- الأمن من المنظور الاقتصادي:

يركز أصحاب هذا الاتجاه على العلاقة المباشرة بين درجة الاستقرار والوضع الاقتصادي للدول حيث أن الأمن لا يتحقق إلا بحماية الأفراد من كل الأخطار العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

فمثلا روبرت ماكنمار ربط الأمن بالتنمية، إذ أن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية جعل الكثير من الباحثين يعتبرونها جزء من سياسة الأمن الوطني وهذا ما أدى إلى أن البعد الاقتصادي مهما وأساسيا في الأمن الوطني.

مع نهاية الحرب الباردة لم يعد الاتجاه الواقعي كافيا لتحليل القضايا الأمنية المعقدة والمتشابكة فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة. وقد انتقد هذا الاتجاه أيضا لكونه ربط الأمن بالبعد الاقتصادي، فرغم أن التنمية قد تكون أحد أبعاد الأمن، لكنها ليست البعد الوحيد والرئيسي.

ج- الاتجاه التكاملي والأمن:

بعد نهاية الحرب الباردة عمت نظرة شمولية للأمن احتوت على الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ويرجع الفضل –حسب العديد من المفكرين إلى بوزان الذي سمحت دراسته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد جديدة اقتصادية، بيئية سكانية هوياتية إذ ميز بين خمسة أبعاد أساسية للأمن(6).

- الأمن العسكري: ويخص القدرات العسكرية.

- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة .

- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه يعرّفون الأمن: «بأنه الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي. بما يتلاءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا لتحقيق التنمية بكافة جوانبها، وتدعيم القوة العسكرية لشعوبها لتصل على مكانة مرموقة في المجتمع الدولي بناء على تخطيط علمي مدروس يحقق الغايات والأهداف المرجوة[7]»

وبالتالي، ابتعدت الدول عن تبني الصيغة القديمة للأمن ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي وأزمة المياه وغيرها.

بعد هذا التطور لمفهوم الأمن يظهر أخيرا مفهوم آخر وهو الأمن النقدي من خلال الدراسات النقدية الحديثة التي وضع أسسها منظروا مدرسة فرانكفورت من أمثال "ماكس هور كهاير" وتيودور ادورنو" و"يورقان هابرماس" معتمدين على أن لهم الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي ويقول كين بوث[8]:

«إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشئومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزاما بالانعتاق، وهكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للإنعتاق، والذي يعني حسب كين بوث «تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم والندرة المائية، وغيرها...».

ورغم أن المفكر بوزان هو الذي حدد مفهوم الأمن الاجتماعي لكن المدرسة النقدية طورته من خلال اختلافها عن بوزان بنقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد والذين يشكلون المجتمع، وبذلك انتقلنا من مفهوم الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب.

إن التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدول وإنما من الركود الاقتصادي الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد، التنافس العرقي، تدمير الطبيعة، الإرهاب، الأمراض، كما يقول أصحاب المدرسة النقدية .

و يبرز منا مفهوم آخر مهم وهو :

- مجتمع المخاطر: الذي صاغه عالم الاجتماع الألماني "أيرليش بيك" (U.Beck) ليصف الخطر باعتباره السمة الرئيسة للمجتمع الإنساني المعاصر، بعد اختفاء الأمن النسبي والتحول من مجتمع الثورة الصناعية إلى مجتمع المخاطر[9].

وتصف "أيرليش بيك" التغيرات الحاصلة في مجتمعات نهاية القرن العشرين من قناعات أربع وهي:

- أن اللحظة الراهنة هي لحظة انقطاع جذري في تاريخ الحداثة
- أن مفهوم الخطر قد أضحى المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية المعاصرة
- أن مقولة "وحدة المصير البشري" والتي ناقضتها مسيرة الحداثة منذ القرن الثامن عشر أخذت تتحول الأب إلى حقيقة واقعة
- إن مواجهة وحل هذه التحولات تفرض إعادة النظر في مدى فاعلية منظومات القيم العالمية، وصيغة نسق تفسيري جديد لفهم تحديات العصر .

وتجسد ايرليش بيك أهم المخاطر التي تواجهها البشرية اليوم في التلوث الإشعاعي الذري، لسوء استخدام بحوث الهندسة الوراثية (حقن النباتات بهرمونات تضخيم الثمار، تصنيع علف الحيوانات...) بالإضافة إلى ذلك التغيرات الكبيرة في المناخ

العالمي، كارتفاع معدلات الغازات الملوثة، الزلازل والفيضانات كفيضانات تسو نامي التي فاقت آثارها التدميرية آثار الحروب الكبرى.

أدت هذه المخاطر إلى موجات كبيرة من التعاطف الإنساني، وتحول بذلك مجتمع الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر العالمي .

من مختلف الاتجاهات النظرية السابقة يمكن أن نصل في الأخير إلى تعريف الأمن الوطني بأنه:

«تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك والتي تعني بالأساس قدرة الدولة شعبا وإقليما وحكومة على حماية وتنمية قدرتها، وإمكاناتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات كل هذا من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة وتطوير نواحي القوة لفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة».

وعليه فإن مفهوم الأمن هو مفهوم ديناميكي ليس بالحقيقة الثابتة التي تحققها الدولة مرة واحدة، بل مسألة متغيرة فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة وفي مرحلة أخرى غير آمنة، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[10].

2- مفهوم الأمن الغذائي:

أ- تعريف الأمن الغذائي:

تختلف تعاريف الأمن الغذائي من دولة إلى دولة ومن منطقة إلى منطقة..حسب الأيديولوجيات والثقافات. وهو مصطلح وضعته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته مختلف الحكومات ليأتي متزامنا مع مصطلحات أخرى كالأمن القومي الاستراتيجي والاجتماعي، ويقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام سواء بإنتاجها محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي[11].

ولقد تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي:

"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر وإتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية[12].

هذا يعني أن تعمل كل دولة من الدول على إنتاج أكبر قدر من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي فيه ميزاتها النسبية في إنتاج أنواع معينة من السلعة الغذائية حسب

مواردها الطبيعية، بحيث تكون منتجاتها قادرة على التنافس في الأسواق الخارجية حتى تتمكن من تصدير ما يفيض منها للأسواق العربية والأجنبية وتستورد منها ما تحتاجه من سلعة غذائية.

هناك من يرى بأن الأمن الغذائي هو ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية خصوصا في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم . كما أن هناك من يرى أن الأمن الغذائي هو توافر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كاف لحياة صحية ونشيطة أو هو ضرورة توفير المستوى الغذائي الملائم كما وكيفا.

وقد تفاوتت النظرة إلى المجال الحيوي الذي يجب فيه توفير الأمن الغذائي ، ففي الوقت الذي يعتقد البعض أن الأمن الغذائي يجب توفيره على المستوى العالمي أي أن يكون الغذاء المنتج في العالم يكفي لسد احتياجات سكان العالم نجد أن البعض الآخر يعتقد أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على المستوى الإقليمي، بمعنى أن يستطيع الإقليم إنتاج ما يكفي لحاجة سكانه من الغذاء[13].

كما نجد أن البعض يغالي حتى درجة الاعتقاد أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على مستوى كل دولة على حدا، حيث تضع خططها لإنتاج حاجتها من السلع الغذائية الإستراتيجية منعا من التأثير عليها من مصدري الغذاء.

كذلك نجد أن البعض يعتقد بأن الأمن الغذائي يمكن تحقيقه إذا امتلكت الدولة أو الإقليم موارد مالية تكفي لاستيراد حاجتها من الغذاء غير المنتج محليا، بغض النظر عن طبيعة السوق الاحتكارية للمتاجرة بالغذاء والتقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية والغذائية في السوق الدولية وبغض النظر عن أن تصدير الغذاء من الدول الاحتكارية المنتجة له أصبح وسيلة للضغط على القرار السياسي والاقتصادي للدول المستوردة له.

ب- مستويات الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي[14]: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. بالتالي، فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

وقد تبنت المنظمات العربية مفهوم الأمن الغذائي باعتباره يتطلب أن يقوم الوطن العربي بإنتاج الأغذية الأساسية التي تفي بمتطلبات استهلاك السكان وتوفير مخزون استراتيجي يكفي لسد احتياجات الظروف المادية إلى نقص في إنتاج بعض السنوات[15]

عموما، يحدد مفهوم الأمن الغذائي على أساس احتياجات الفرد الغذائية على مدار السنـــة، وذلك بالحفاظ على الموارد الأرضية المتوفرة وكيفية استغلالها بالشكل الأفضل. والسعي بكل الطرق للبحث عن مصادر أرضية جديدة وتطويرها لتأمين التوازن بين الموارد الغذائية والطلب المتزايد عليها.

إن تحقيق الأمن الغذائي يقع ضمن أولويات أية دولة لماله من علاقة ببقاء الإنسان من جهة، ولعدم وجود بديل عنه، في الوقت الذي توجد فيه للطاقة بدائل أخرى، ولتوضيح أهمية الأمن الغذائي يقول الأستاذ كمال أبو المجد "لا أمن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء"[16].

ج- مفاهيم أساسية مرتبطة بالأمن الغذائي:

ج - 1- أمان الغذاء:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. أي توفير الأمان الغذائي، ويعني حسب منظمة الصحة العالمية كل الظروف والمعـايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير[17].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام في البداية كان منصبا على توفير الغذاء لدس الحاجة البيولوجية، وبالتالي الاهتمام بالكم، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية. ومع التطور الحاصل الان وما صاحبه من تأثيرات خطيرة على حياة الانسان وظهور أمراض هددت حياة الانسان بشكل كبير، أخذت الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء حيزا أكبر من اهتمام المنتج والمستهلك على حد سواء.

ج - 2- مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[18].

وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم طوباوي بل هو مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية.

3 - العرب والأمن الغذائي:

صدر أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية نهاية سنة 2002 عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد نشر التقرير بعض الأرقام المثيرة للقلق فالعالم العربي يقف في أدنى

درجات السلم الإنساني فيما يتعلق بفقر الشعوب وغنى الحكومات وانخفاض الإنتاجية إلى أدنى مستوى في العالم باستثناء جنوب الصحراء الإفريقية[19].

فقد شهد العالم العربي بجميع أقطاره في الربع الأخير من القرن العشرين زيادة ضخمة في عدد السكان رافقتها هجرة كبيرة للسكان من الريف إلى المدينة، وهو أمر لابد أن ينعكس أثره على زيادة الاستهلاك للمنتجات الزراعية. وعلى الجانب الآخر لم يكن حجم التنمية الزراعية في الكثير من الأقطار العربية بالقدر الكافي لمقابلة الاحتياجات، ومن ثم كانت الزيادة في إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد إما محدودة أو سالبة.

ورغم أن كثير من دول العالم تجاوزت أزمة الغذاء، وانتقلت من الاستيراد إلى التصدير-كما ذكرنا سابقا- من خلال انتهاج سياسات واستراتيجيات تنموية فعالة، إلا أن دول العالم العربي بقيت تعاني من المشكل، بسبب تراجع سياساتها الزراعية سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أو الأراضي والمياه أو الإنتاج الغذائي، إذ تقدر قيمة الناتج الزراعي حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في سبتمبر 2001 بحوالي 80.3 مليار دولار أميركي، أي بانخفاض قدره 0.1 % مقارنة مع سنة 1999، وبلغت الفجوة الغذائية 12 مليار دولار حسب نفس التقرير[20].

من الضروري هنا الوقوف على ما هو متاح عربيا في المجال الطبيعي أي الموارد الأرضية والمائية لنعرف أبعاد المشاكل المتصلة بأزمة الغذاء على مستوى العالم العربي، إذ تقدر المساحة الإجمالية للوطن العربي بحوالي 1402 مليون هكتار (أي ما يعادل حوالي 14 مليون كيلومتر مربع)، وهي تمثل حوالي 10.2 % من مساحة العالم. كما لا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة منها سوى 197 مليون هكتار وهو ما يعادل نسبة 14.1 % من المساحة الكلية للوطن العربي. وتشير الإحصائيات إلى أن المساحة الزراعية الكلية في المنطقة العربية وصلت عام 2000 إلى حوالي 70 مليون هكتار فقط[21]، ويعني ذلك أن حوالي ثلثي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة في الوطن العربي لا يزالان غير مستغلين، كما يعكس ذلك الطاقات الكامنة العربية للتوسع الأفقي في الأراضي المزروعة عندما تتوافر شروط ومقومات يفتقر إليها حاليا الواقع الزراعي العربي.

وتشير إحصاءات استخدام الموارد المائية في الدول العربية إلى أن جملة الاستخدامات المائية في العالم العربي تبلغ حوالي 191 مليار $م^3$ تمثل حوالي 70 بالمائة من جملة المياه المتاحة، ويقدر توزيع الاستخدام العربي للمياه على القطاع الزراعي بحوالي 79 بالمائة مقابل 6 بالمائة للاستخدامات المنزلية و5 بالمائة للاستخدامات الصناعية، مما يوضح أهمية القطاع الزراعي في العالم العربي[22]. ورغم هذه النسبة

العالية لاستخدام المياه في الزراعة، إلا أن الطلب على الغذاء ما زال مرتفعا، أي أن العالم العربي يعاني من فجوة غذائية، مما جعل نسبة الاستيراد من الاحتياجات الغذائية يرتفع إلى أكثر من 50 بالمائة.

نظرا لكل هذا، أصبح الأمن الغذائي أحد أسس البرامج التنموية العربية خاصة منذ السبعينيات، عندما ارتفعت أسعار الغذاء مع ارتفاع أسعار النفط..فأصبحت الدول غير النفطية تواجه مشكلة كبيرة ذات حدين: ارتفاع سعر السلع الغذائية وارتفاع سعر النفط. مما تطلب العمل على مواجهة هذا المشكل بزيادة الإنتاج الزراعي الوطني، وتفادي الاستيراد قدر الإمكان. فقد تطورت واردات العالم العربي منذ السبعينيات حتى بلغت أقصاها في أواسط الثمانينيات ، ثم بدأت بالاعتدال في السنوات الأخيرة، فقد ازدادت هذه الواردات من 2.2 مليار دولار سنة 1970 إلى حوالي 25 مليار دولار في منتصف الثمانينيات، ثم انخفضت إلى حوالي 22 مليار دولار في الوقت الراهن[23].

لكن، ورغم هذا التحسن في محاولة تحقيق الأمن الغذائي العربي، إلا أن الدراسات التي قامت وتقوم بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لأوضاع الأمن الغذائي العربي قد أوضحت بأن الأمن الغذائي العربي ما يزال يواجه العديد من المشاكل والمعوقات، و يأتي موضوع توفير المياه في مقدمة هذه المشاكل التي لن تحل إلا بإتباع استراتيجيات فعالة يمكن إدراج بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- توسيع حجم المساحات المزروعة، فهي ما تزال ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية للعالم العربي إذ لا تتجاوز 5 بالمائة، ويتفاوت توزيعها جغرافيا بين الأقاليم العربية الرئيسية إذ تقل عن 1 بالمائة من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية، وحوالي 2 بالمائة في دول القرن الإفريقي و3 بالمائة في وادي النيل، و6 بالمائة في دول المغرب العربي. وربما كان الاستثناء الوحيد هو منطقة الهلال الخصيب التي ترتفع فيها نسبة المساحات المزروعة إلى 17 بالمائة من إجمالي المساحة[24].

- إعداد برامج بحثية في مجال استخدام التقنيات المتطورة والمثمرة لإنتاج الغذاء، كالهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة والعمل في نفس الوقت على القضاء على جوانبها السالبة.

- وضع السياسات وإصدار التشريعات والقوانين المشجعة للاستثمار الرشيد في مجال تنمية الموارد المائية لإنتاج الغذاء.

- العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والعالمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي فرضتها اتفاقيات منظمة التجارة

العالمية ولن يتم ذلك إلا من خلال إستراتيجية تجعل من بين أهدافها تحقيق الكفاءة الإنتاجية وما يتطلبه ذلك من خفض للتكاليف. ثم إن القدرة التنافسية ليست مبنية فقط على خفض التكاليف وإنما أيضا على الرفع من مستوى الجودة[25].

- العمل على ترشيد استهلاك السلعة الغذائية والعمل على الحد من الإسراف من خلال تفعيل دور برامج التثقيف الغذائية.

خاتمـــة:

إن المشكلة في إطارها العالمي، وفي البلدان النامية على وجه التحديد وبينها الدول العربية بصفة خاصة، تعني البحث في القدرة الكامنة في الأرض لتوفير الغذاء لمختلف الشعوب، لكن..ومع تداعيات العولمة خاصة الاقتصادية منها، نجد أن التحدي الغذائي يفرض نفسه على الساحة الدولية، خاصة وأن القطاع الزراعي يشهد تهديدات شتى بسبب التبادلات التجارية التي يشهدها الاقتصاد العالمي الحالي. وكشرط أساسي لتعزيز الاقتصاد الزراعي بشكل عام، يجب الوقوف على القدرات الهائلة من مادية وبشرية والتي من شأنها أن تحقق الأمن الغذائي لكافة الدول، التي لا تستطيع اللحاق بالوتيرة السريعة للتحولات العالمية المصاحبة بالاتجاه نحو التكامل والاندماج، وما يرافق هذا الأخير من عمليات إدماجية لرؤوس الأموال واستخدامات بسيطة جدا في قطاع الزراعة، إضافة إلى استخدام السلع الزراعية الغذائية كسلاح استراتيجي في يد الدول المتقدمة المتحكمة بمصالح الشعوب النامية.

الهوامش:

(1) محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1998)، ص 115.

(2) المرجع السابق، ص 116.

(3) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط1، 2005)، ص 19 .

(4) المرجع السابق، ص 21

(5) محمود محمد محمود خليل، مرجع سابق، ص116.

(6) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص25.

(7) محمود محمد محمود خليل، مرجع سابق، ص05.

(8) مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية حسب Takayoki yamamora.

(9) محمد سالمان محمد سالمان طايع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي: دراسة حالة لحوض نهر النيل، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005، ص47

(10) منذر خدام، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص17.

(11) محمد سلمان، مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها، (سورية، دمشق، دار الفكر، ط1، 2001) ص155.

(12) المرجع السابق، ص157.

(13) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، (سلسلة عالم المعرفة, عدد230، 1998)، ص69.

(14) المرجع السابق، ص70.

(15) محمد سلمان، نفس المرجع السابق، ص156.

(16) داليا إسماعيل محمود، المياه والعلاقات الدولية، (مصر، مكتبة مدبولي، ط1، 2006) ص53.

(17) المرجع السابق، ص 54.

(18) منصور الراوي, الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه, (شؤون عربية, عدد 75, سبتمبر 1993)، ص123 .

(19) المرجع السابق، ص124.

(20) محمد السيد عبد السلام, نفس المرجع السابق، ص69.

(21) سامية محمد جابر، قضايا العالم العربي، (بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 2003) ص114.

(22) المرجع نفسه، ص112.

(23) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن المائي العربي وأثره على الأمن الغذائي العربي. (باريس، بيروت، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، دار بلال، ط1، 2000) ص590.

(24) سامية محمد جابر، نفس المرجع السابق، ص 136.

(25) الشاذلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي،(بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 2005)، ص 208.